المحاضرة 03:أشكال أنظمة الحُكم السّياسيّة

تمثل السّلطة العامل الأهم في موضوع التبايُن والاختلاف في أشكال الحُكم ولمّا كان الفرق كبيراً وواضحاً بين مفهوم الدّولة ومفهوم الحكومة، من حيث الشّكل والمضمون والصّلاحيات، فهناك أيضاً فروقات كبيرة بين الدّول من حيث الشكل، فنجد الدّولة المركّبة، تلك التي تتألّف من حكومة مركزيّة وحكومات محليّة في الأقاليم والولايات. وهناك الدّولة الموحَّدة التي يتبع لها حكومة مركزيّة واحدة. ويحدّد الفروقات بين أنظمة الحُكم السّياسيّة عدّة أمور، منها: الممارسة السّياسيّة للحاكم، وعلاقته بالمحكومين، وطريقة وصول الحاكم إلى سدّة الحُكم، وطريقة إقرار وثيقة الدّستور. وتُبيّن تجارب الأنظمة السّياسيّة عبر التّاريخ، أنّ طريقة إسناد السّلطة للحاكم هي المعيار السّياسيّ والدّستوريّ الذي ينظّم مضامين ومفاهيم رؤى الشّعب وممثليه، في تحديد خياراتهم الأساسيّة في وثيقة الدّستور، فإذا كان نظام الحُكم السّياسيّ ملكيّاً، فيعني هذا أنّ آليّة إسناد السّلطة قد جاءت بطريقة الانتقال الهادئ للحُكم عبر التّوريث، ويتم التّنصيب مع مراسم دفن الملك المتوفى، وتكون العائلة بمفردها، مع بعض المُقرّبين من البلاط الملكي، هم المسؤولون عن تسمية الملك وعن إجراء مراسم التّنصيب. لذلك يُراعي فقهاء القانون العاملين في النّظام الملكي إنشاء وثيقة دستور تتضمّن حقوق عائلة الملك في توريث عرش الملكيّة، وتحديد واجبات الرّعيّة تجاه النّظام الملكي .في حين أنّ الأمر يختلف عن ذلك في النّظام الجمهوري، حيث يأتي الحاكم عن طريق الانتخابات المباشرة، أو الانتخابات البرلمانيّة، والحاكم مسؤول وفق نصوص وثيقة الدّستور عن كلّ أعماله وأفعاله، وللمواطنين الحقّ في محاسبته وإقالته إذا خالف نصوص الدّستور وواجباته الأساسيّة تجاههم. لأنّ الحاكم في النّظام الجمهوري يحكم وفق إرادة الشعب

أمّا في النّظام المَلكي، فالملك يحكم وفق رغبته وإرادته هو، وهو الذي يملك كلّ السّلطات ويعتبرها ملكاً شخصيّاً له، وهو غير مسؤول عن أفعاله وأعماله، ومن غير الجائز لأحد مُساءلته أو محاسبته لأيّ خطأ أو ممارسة، وذلك لأنّ شخصه مقدّم على مصالح الشّعب ومصالح البلد بشكل عام. ومن الطّبيعي أن ينعكس ذلك على التّشريع والتّنفيذ في البلد، كون

السّلطتين)التّشريعيّة والتّنفيذيّة) قد اجتمعتا في يده فقط، وأصبح بذلك منفّذ القانون والأنظمة هو نفسه الذي سنّها وفق معرفته ومصلحته

وقد كان لأرسطورأي في تقسيمه لأنظمة الحكم حيث اعتبر الحكم بالقوانين وللصالح العام فهوا حكما صالحا أما إذا كان الحكم دون قوانين ولخدمة مصالح شخصية فهوا حكم فاسد.

وقد جمع أرسطو المعيارين العددي والكيفي فتوصل إلى ستة أنظمة من الحكم ثلاثة صالحة وثلاثة فاسدة وهي:

1-الأنظمة الصالحة:

أ-النظام الملكي ويكون الحكم فيه فردي وفقا للقانون وللصالح العام.

ب-النظام الأرستقراطي ويكون الحكم فيه للأقلية المتميزة وفقا للقانون وللصالح العام.

ج-النظام المختلط أو الدستوري والحكم فيه للأغلبية وهو النظام المثالي لأرسطو.

2-الأنظمة الفاسدة:

أ-النظام الإستبدادي ويكون الحكم فيه فردي ودون التقيد بالقوانين ولخدمة المصالح الشخصية.

ب-النظام الأوليجاركي ويكون الحكم فيه للأقلية الغنية ودون التقيد بالقوانين ولخدمة المصالح الشخصية.

ج-النظام الديمقراطي وهو حكم الأغلبية الفقيرة ضدّ الطبقة الغنية.

ويجدر بالذكر أنه يمكن أن يختلط أكثر من نظام حكم ويكونوا نظام جديد وتختلف درجة صلاحيته أو فساده من خلال مدى قربه أو بعده عن الأنظمة الستة من حيث الصلاح أو الفساد أو قد يجمع الصفتين معا فيكون النظام الجديد صالح في بعض عناصره وفاسد في

البعض الآخر وهذا هو الغالب في الأنظمة، ويتم التفريق بين النظام الصالح والفاسد على أساس أخلاقي من خلال التحلي بالفضيلة والعدالة قدر الإمكان في الحكم.

وقد وجد أرسطو أن نظام الحكم الأمثل هو النظام الدستوري الذي يجمع بين النظامين الديمقراطي والأوليجاراكي لأنه وجد أن النظام الملكي ليس نظام طيب لأنه لايمكن الضمان أن الفرد الحاكم سوف يحكم بالعدل والفضيلة بدلا من الطيش والهوى والمصالح الشخصية ولأنه أيضا نظام وراثي فقد يحكم فرد جاهل أو مجنون الدولة، أما النظام الأرستقراطي ففيه نفس المشكل من حيث أن الأقلية الحاكمة قد تحكم وفقا للأهواء والمصالح الشخصية بدلا من المصلحة العامة فكان النظام الدستوري الأفضل للحكم ولتحقيق ذلك وجب إتباع الوسائل التالية:

1-الأخذ بالحل الوسط في المبادئ المتعارضة في النظامين المكونين.

2-الجمع بين وسائل النظامين لإختيار الحكام.

3-مشاركة الأغنياء والفقراء في الجمعية العمومية لمناقشة شؤون الدولة المختلفة.

وأخيرا فإن نظام أرسطو المثالي هو دمج عناصر من النظامين الديمقراطي والأوليجاركي لتكوين النظام المختلط الدستوري الذي يحفظ التوازن ويحقق الإنسجام بين المبادئ المتعارضة بأخذ الحل الوسط بينهما والحل الوسط يأتي عن طريق الطبقة المتوسطة الصالحة التي لم يفسدها الغنى الفاحش أو يحطمها الفقر المطقع .

وأخيرا فقد نبه أرسطو أن النظام المثالي يختلف من دولة إلى أخرى بإختلاف البيئة والظروف الجغرافية والإقتصادية والإجتماعية وطبيعة الشعب وأخلاقه فقد يكون لدولة نظام مثالي ولكنه لا يصلح لغيرها لظروف خاصة بها .

وقد صدقت مقولة كارل بوير عن نظام أرسطو المختلط وهي أن نظامه يجمع مثالية أفلاطون وأفكار ديمقراطية وملكية موزونة.

المراجع انظر للتفصيل أكثر

* علي صبيح التميمي: الدولة في الفلسفة السياسية ج1، دار امجد، ط1 ،2016
* خير حمود علي : مدخل ألى أنظمة الحكم السياسية ، دار موسسة رسلان ، ط1 ، 2018 (متاح على منصة sndl)
* حسني الخطيب: نشأة الدولة و نظامها عند أرسطو متاح على https://www.almjhar.com